أساتذة جامعة قطر يثنون على التجربة الانتخابية

د. القديدي:
الانتخابات البلدية خطوة جوهرية على الطريق الديمقراطي

د. هارون:
التجربة القطرية قفزة إلى الأمام

د. الخطيب:
قطر نموذج عملي للتطور السريع

□ الدوحة – عوض الرجوب:

أثنى عدد من اساتذة جامعة قطر على التجربة الديمقراطية القطرية وانتخابات المجلس البلدي المركزي التي تجرى في الثامن من شهر مارس الجاري. وقالوا في حديث لـ «الشرق» ان التجربة القطرية قد سبقت الكثير من التجارب لاسيما في مجالات الاعلام الاساتذة المرأة في الانتخابات. وأكد الاساتذة على أن مستقبل الديمقراطية في قطر يبشر بالخير.

يقول الدكتور هارون الجمل الخبير القانوني بجامعة قطر واستاذ القانون الدستوري فيها:

لاشك أن الانتخابات احد الاساليب لممارسة الديمقراطية في الانتخابات تعني مشاركة الشعب في اتخاذ القرار. لذلك فالتجربة القطرية تقوم على الاقتراع المباشر واعطاء المواطن القطري من رجل او امرأة- حق الانتخاب او الترشيح.

واضاف: الانتخابات كما قال صاحب السمو الامير تعد خطوة جوهرية على طريق الفهم الديمقراطي كما انها توعي المواطنين فيما يتعلق بمفاهيم الترشيح والانتخاب كمؤشرات لاهمية ممارسة الحقوق السياسية.

كما تتيح الانتخابات المشاركة في اتخاذ القرار وانعكاس ذلك على النواحي التنموية في المجتمع.

وقال: الخطاب التاريخي لحضرة صاحب السمو الامير في دورة الانعقاد السابعة والعشرين اكد ان الشورى حق وواجب وانها ركن اساسي للحكم مشيراً الى اهمية المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار على مستوى المجلس البلدي المركزي.

المرأة لها أن تمارس حقها

وبالنسبة لتقرير حق المرأة الانتخابي قال د. هارون: تاريخياً بدأت المرأة تمارس حقها الانتخابي في احدى الولايات المتحدة عام ١٨٦٩. ثم شعتها الولايات الاخرى وتقرر ذلك في دستور الاتحاد عام ١٩٢٠م.

وفي الربع الأول من القرن الحالي اقرت معظم دول اوروبا حق الانتخاب للمرأة. وبعد الحرب العالمية الثانية اعترفت معظم دول العالم بحق المرأة في الانتخاب والتصويت ثم اقرت ذلك في الأمم المتحدة. وفي العصر الحاضر تعترف معظم الدول بحق المرأة ومن هذه الدول دولة قطر.

وحول شروط الترشيح الموضوعة قال د. هارون: وضع عدة شروط للمرشحين لا يتعارض على مبدأ الاقتراع العام المباشر بل ان بعض الدول تفرق بين المواطن بالولادة والمواطن بالتجنيس.

تنمية الوعي السياسي

ويعود د. هارون ليثني على التجربة القطرية بقوله: هذه قفزة كبيرة في مراحل التحول في دولة قطر على اساس تنمية الوعي السياسي وهي مرحلة النضج والرشد السياسي.

وبالتأكيد فان الممارسة والديمقراطية والترشيح تشعر الفرد بالمسئولية والتعود على النضج والفكر السياسي الواعي.

والتجربة القطرية اعتبرها خطوة في الطريق الصحيح لاعمال الديمقراطية فعلياً لان المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار داخل الجماعة غاية في الاهمية لاشعار المواطن بالمسئولية.

البداية تحتاج إلى رعاية

وكون المجلس البلدي استشارياً فانه ليس عيباً خاصة وان هذه هي البدايات. واستشارتك لشخص في شيء ليس ضرورة ان تأخذ برأيه. والتجربة القطرية تجربة وليدة تحتاج الى نوع من الرعاية. ويعد ذلك يرى الجميع النتيجة ويتم التعريف على اساسها. وبالتأكيد ستعلن الخطوة مستقبلاً عن مستويات أعلى.

اما عن مستقبل الديمقراطية في قطر يقول الدكتور هارون: نجاح الديمقراطية يكون بدرجة الوعي والنضج السياسي. ولابد ان نفهم نقطة مهمة هنا وهي ان الديمقراطية لا تعني الحرية المطلقة بل انها خط رفيع ودقيق بين الحرية والتجاوز ولابد للانسان ان يعرف حدود القانون حتى يحافظ على الحرية. ارى ان المحافظة على هذه الديمقراطية سيكتب لها النجاح واتمنى لدولة قطر دوام التقدم والتوفيق.

تأسيس المجتمع المدني

ومن جانبه امتدح الدكتور أحمد القديدي الأستاذ بقسم الاعلام بجامعة قطر وهو عضو سابق في البرلمان التونسي التجربة الانتخابية القطرية وقال: التجربة الديمقراطية في قطر تجربة صحية لتأسيس المجتمع المدني، وقد عودتنا دولة قطر وعلى رأسها صاحب السمو اميرها المفدى على المبادرة، وهي من الدول الخليجية العربية الطلائعية التي خاضت تجارب ديمقراطية عديدة في مجالات الاعلام كانطلاق قناة الجزيرة واعطاء الحرية للصحافة وتوفير الانتخابات والتصويت في تجربة اولى يكون مجالها المسئولية مثلما وعد بذلك صاحب السمو الأمير.

واضاف: هذه التجربة الريادية تستحق ان يتناولها الانسان من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لدراسة تفاعل المجتمع معها، فهي تجربة تلغي التكوين التقليدي للمجتمع الذي يجعل الفرد يمثل ذاته لا يمثل العشيرة او القبيلة او الحزب او المهنة وبالتالي تجعل الناخب يختار من يجد فيه الكفاءة للعمل البلدي ومن خلال الشعارات التي ادرسها كاعلامي احترافي اجد ان الممارسة سليمة وصحيحة على الاقل في ظاهرها ويعتقد المرشحون والمرشحات انهم مرشحون مواطنون يعملون لمصلحة المواطن. وهذه التجربة في الحقيقة تستحق التقدير والتقييم لتلافي بعض الخلل في التجارب التشريعية القادمة.

مقومات التماسك

وعما اذا كان هناك علاقة بين تجربة قطر ودول أخرى قال د. القديدي: انت تعرف انه في اي دول اخرى التقاليد اقدم من قطر من حيث الزمن ولا تظهر هذه التجارب من خلال، والمجتمعات تختلف عن بعضها. فالمجتمع القطري هو مجتمع خليجي وصغير من ناحية العدد وربما فيه مقومات التماسك اكثر من متجمعات عربية اخرى. وتكون هذه التجارب بما فيها من خلل اقل سوءاً من الاستبداد بالرأي مما كان. حتى ولو كان فيها اي توجيه او ضغوط. وهي عادية من النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها.

دخول المرأة ليس نكسة

وعن دور المرأة في هذه الانتخابات قال: كل مجتمع يتكون من رجال ونساء، والمرأة تأخذ حقها في الانتخابات، واشجع هذه الخطوة.

خطوة أولى

اما كون المجلس البلدي استشاريا والانتخابات جيدة كخطوة اولى على الاقل. كان يكون المجلس ذا فعالية شيئاً فشيئاً، وسيأخذ مسئوليات، وليس من مصلحة اي دولة ان يكون العمل البلدي تباشره الحكومة او الدولة، وان شيئاً فشيئاً ستتخلى الدول، دولة قطر عن مستويات الطريق والانارة والمرور وتعطيها للمجتمع المدني والمجلس البلدي.

وعن رؤيته لمستقبل الديمقراطية في قطر يقول: المستقبل يبشر بالخير وقطر تبادر حتى في سياساتها الخارجية وتتخذ عبارات جرئية. وتتذكر موقفها من وحدة اليمن والتقارب مع ايران.. ومواقف عديدة اثبتت سلامتها وسلامة استشراف المستقبل لدى قطر أميراً وشعباً.

وقال الدكتور حسين الخطيب الخبير الاقتصادي الأردني: الحقيقة ان الانتخابات البلدية خطوة متفرعة نحو المنهج العملي للديمقراطية في منطقة الخليج وهي صورة من صور اشتراك المواطنين في ادارة شئونهم بما يحقق اهدافهم وبما يمكنهم من حل مشاكلهم في مناطقهم. لان المواطنين هم اعرف بظروف مناطقهم ومن ثم يكونون الاقدر على وضع الحلول لها.

قيادة قادرة

واضاف: ان المواطنين يكونون هم الاقدر على التصويت وبالتالي يكون النجاح اكبر للانتخابات اذا استطاع المواطن ان يرشح قيادة قادرة وذات رؤية عملية لتبني منهجية ذاتية في تجاه مشاريع البلديات. وهناك وسائل ومنطلقات عدة لا مجال لذكرها هنا تساعد على المشاريع الانتاجية والنهوض بالبلد وجعلها مؤسسات تنموية قادرة على التجديد.

وقال: بالتأكيد هناك قواعد وارشادات لابد وان يلم بها كل مرشح بحيث يكون المرشح فعالاً ومؤثراً في منطقته واهم شيء هو التعاون مع المواطنين في انجاح مسيرة البلدية والتخطيط لكل ما يجب ان ينفذ من مشاريع. وان قطر تعطي النموذج العملي لمجتمع يتطور بسرعة بقيادات شابة تتفاعل مع التطور العلمي وتنتقل به وليس كرد فعل بل كفعل مستوعب لحقائق المنطقة وحقائق البيئة والمجتمع.

حق المرأة

وحول اعطاء المرأة حق التصوير والترشيح قال الدكتور الخطيب: ان اعطاء المرأة حق التصويت والترشيح خطوة متقدمة حضارياً، وهي متقدمة من منظور اسلامي واجتماعي واقتصادي، خاصة وان المجتمع القطري يطبق هذه التجربة ويأخذ بالاعتبار كل القيم الاجتماعية كهذا المجتمع والتي تنطلق من الرؤية الاسلامية لدور المرأة في الحياة او من ثم هي نموذج لدول الخليج شريطة الالتزام بالضوابط الاسلامية والاجتماعية والقيمية للمجتمع، وهو الواضح بكل قوة ان قطر تراعيه.

الاستشارية بداية الطريق

اما عن كون المجلس البلدي المركزي استشارياً فقط قال د. الخطيب: الحقيقة ان الانتخابات الاستشارية يفسرها البعض بانها ليس لها حق اتخاذ القرار بل ابداء الرأي. والتجربة القطرية الأولى مقبولة لان البلدية مؤسسة تشكل مراكز تدرس للمواطنين

جامعة قطر

د. القديدي

د. هارون

د. الخطيب

للتفاعل الاجتماعي والاقتصادي والسياسي. وفي فترات لاحقة يمكن أن تحول هذه المجالس من مجالس تشريعية الى مجالس تشريعية ورقابية ما

التجربة القطرية تتوهج

وعن مقارنة التجربة القطرية بتجارب البلدان الأخرى قال د. الخطيب: التجربة القطرية وليدة لكنها واعدة أن الأخوة في قطر يعطون الامور حقها جادة ويناقشونها عملياً وليس نظرياً ومن ثم يشكون تجربة متميزة ومتقدمة على تجارب أخرى لتوافر الدعم التالية. اولاً الانفتاح على عناصر وفئات المجتمع. وثانياً انه يتصدى لهذه العملية نخبة من المؤهلين للقيام بها. وثالثاً أن الحكومة ملتزمة بنجاح هذه التجربة. وأخيراً اهتمام وسائل الاعلام القطرية بهذه التجربة أكثر مما حدث في الدول الأخرى. وبالتأكيد لو توفرت هذه التجربة بمواكبة التجارب في الدول الأخرى لتفوقت عليها. والانتخابات القطرية تفوق انتخابات دول أخرى من حيث الاهتمام الشعبي والرسمي بهذه الانتخابات وحرصهم على ترشيح الافضل بعيداً عن القبلية الأخرى. وحول رأية في الديمقراطية في هذه البلاد ختم قائلاً: حقيقة ان هذه التجربة تبشر كثيراً بمستقبل الديمقراطية في قطر الا انها تجربة عملية لتفاعل المواطنين على واجباتهم وكون المنافسة بين من يريد أن يعطي أكثر ومن هو الأقدر على تحقيق التنمية المتوازنة ذات البعد الشمولي في منطقته. وكذلك الأقدر على تحقيق انتاج افضل بتكلفة اقل ثم ان الجميع هنا يعمل لهدف واحد ومصلحة واحدة. والتفاعل المتواصل بين الناس والحكومة يشير ايضاً بمستقبل واعد للديمقراطية في قطر